

الحكومة استطاعت تخفيض نفقات التسيير و صندوق المقاصة خلال 2015

عجز الميزانية العامة يتراجع بحوالي 32 %

بمستواها في الفترة نفسها من سنة 2014. ويرجع هذا الارتفاع إلى تسجيل نمو بنسبة 2,9 في المائة في حجم نفقات الاستثمار، وأكثر من 13 في المائة بتحملات الديون، بينما تراجعت نفقات التسيير بنسبة 2,9 في المائة.

واستطاعت الحكومة تخفيض مصاريف التسيير إلى 105 ملايين درهم مقابل 108 ملايين سنة قبل ذلك، منها 60 مليار درهم خصصت للرواتب والأجور، مقابل 59 مليار درهم في 2014، لتسجل ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,8 في المائة. بينما انخفضت تحصيلات صندوق المقاصة بنسبة فاقت 20 في المائة لتبلغ 13 مليار درهم (1300 مليار سنتيم) مقابل 16 مليار درهم متم يوليووز من سنة 2014. أما بالنسبة إلى نفقات الاستثمار من الميزانية العامة، فسجلت ارتفاعا قارب نسبة 3 في المائة بمبلغ 30,8 مليار درهم نهاية يوليووز الماضي، مقابل 30 مليار درهم المسجلة في العام الماضي.

وعلى صعيد آخر، بلغت وداائع الخزينة 49 مليار درهم متم يوليووز الماضي، بانخفاض قدره 839 مليون درهم، مقارنة بمستواها نهاية يوليووز من سنة 2014، فيما بلغ حجم موجودات بنك المغرب حوالي 3,5 مليار درهم، مقابل 2,1 مليار درهم في بداية هذه السنة.

المباشرة والجمرك، مقابل تراجع مداخيل الضرائب غير المباشرة بنسبة 2,1 في المائة، وكذا تراجع مداخيل حقوق التسجيل والتمير بنسبة 2,6 في المائة بمبلغ قارب 9,4 مليار درهم.

وبلغت المداخيل الجمركية عند متم يوليووز المنصرم حوالي 452 مليار سنتيم مقابل 435 مليارا سنة قبل ذلك، وبالنسبة إلى الضريبة على القيمة المضافة المستخلصة من الواردات، فقد سجلت 1870 مليار نتيم متم يوليووز 2015، مقابل 1940 مليار سنتيم في 2014، أي بتراجع قارب 3,7 في المائة.

المصدر ذاته اشار إلى أن قيمة الضريبة على المنتجات الطاقية سجلت هي الأخرى تراجعا عند متم يوليووز المنصرم، بنسبة 2 في المائة مقارنة بسنة 2014 بمبلغ 860 مليار سنتيم، والتراجع نفسه سجل في قيمة الضريبة على الشركات خلال هذه السنة بحوالي 3,3 في المائة لتبلغ 2370 مليار سنتيم مقابل 2450 مليار سنتيم خلال السنة الماضية.

وبخصوص نفقات الميزانية العامة، سجلت النشرة أنها وصلت إلى 179 مليار درهم خلال الأشهر السبعة الماضية، بارتفاع قدره 1,6 في المائة مقارنة



وزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد

انخفاض
تحصيلات صندوق
المقاصة بنسبة
فاقت 20 في
المائة لتبلغ
13 مليار درهم
(1300 مليار
سنتيم) مقابل
16 مليار درهم
متم يوليووز من
سنة 2014

الجمركية التي بلغت نسبتها 3,9 في المائة. وكشف التقرير المالي أن ارتفاع مداخيل الدولة بشكل طفيف، خلال هذه الفترة، يرجع بالأساس إلى استقرار المداخيل الضريبية، إذ سجلت 105 ملايين درهم بتراجع طفيف قارب 0,3 في المائة مقارنة بنهاية شهر يوليووز 2014. ويعزى هذا التراجع الطفيف إلى ارتفاع مداخيل الضرائب

عجز الخزينة العامة سجل قبل سنتين أزيد من 4000 مليار سنتيم. وحسب التقرير نفسه، فإن وضعية تحصيلات وموارد الخزينة التي تم حصرها عند متم شهر يوليووز الماضي، تظهر نموا للإيرادات العادية بنسبة 0,3 في المائة، والتي بلغت 119 مليار درهم، نتيجة زيادة قدرها 1,6 في المائة في المداخيل الضريبية المباشرة، وكذا الارتفاع الجيد للرسم

أخبار اليوم
أفادت النشرة الشهرية للإحصائيات الخاصة بالمالية العمومية، التي نشرتها وزارة الاقتصاد والمالية أمس الاثنين، أن الميزانية العامة للمغرب سجلت متم شهر يوليووز المنصرم، عجزا بلغت قيمته 2740 مليار سنتيم، مع رصيد إيجابي قدره 810 مليار سنتيم، بفعل الحسابات الخاصة للخزينة، بينما كان